



الرقم : ١١ / ٢ / ١٧
التاريخ : ٢٨ / شوال / ١٤٤٣ هـ
الموافق : ٢٩ / مايو / ٢٠٢٢ م
اليوم : الاحد

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

محضر تقرير للجلسة ١١ / ٢ / ١٧

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية الحادية عشرة من الفترة الثانية للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي السابع عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاحد بتاريخ ٢٨ / شوال / ١٤٤٣ هـ الموافق ٢٩ / مايو / ٢٠٢٢ م .

نائب رئيس المجلس

برئاسة الأخ / عبد الرحمن حسين الجماعي

وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

- | | |
|--------------------------------------|--|
| ١- الدكتور / علي عبد الله أبو حليقه | وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى |
| ٢- المهندس / خالد عمر باشماخ | وكيل وزارة الأشغال لقطاع الطرق |
| ٣- المهندس / ابراهيم محمد الكبسي | الوكيل المساعد لقطاع الطرق والأشغال |
| ٤- المهندس / عبد القوي محمد الهمداني | مدير عام الأشغال |

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة ب(بسم الله الرحمن الرحيم .. ثم باسم الشعب) .. استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه.

بعد ذلك اعلن المجلس تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ومع ما يتعرض له من عدوان سافر من قبل المستوطنين الصهاينة.

كما ادان الاعتداءات التي يقوم بها المستوطنين الصهاينة بحراسة من قوات الاحتلال بحق الفلسطينيين بما في ذلك اقتحام المسجد الأقصى.

واستنكر المجلس بشدة الاعتداء على المصلين في باحات المسجد الأقصى وإخراجهم منه بالقوة معتبرين ذلك التصعيد انتهاكاً خطيراً لحقوق الشعب الفلسطيني واستفزازاً لمشاعر المسلمين في كافة أرجاء المعمورة.

ودعوا المجتمع الدولي ومجلس الأمن والأمم المتحدة وكافة المنظمات الحقوقية والإنسانية إلى تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية والإنسانية تجاه ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من اعتداءات وانتهاكات للحقوق والمقدسات الإسلامية.

وطالبوا رؤساء وأعضاء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية وأحرار العالم إدانة هذه الاعتداءات والعمل بشتى الوسائل لإيقافها.

وحملوا مجلس الأمن الدولي كامل المسؤولية عن صمته المطبق وسياسة غرض الطرف عما يرتكبه المستوطنون الصهاينة وقوات الاحتلال من جرائم حرب واعتداءات سافرة بحق أبناء الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية.

واستهجنوا المواقف المخزية للأنظمة العربية المطبوعة تجاه ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من اعتداءات، معتبرين تلك المواقف وصمة عار لهذه الأنظمة المحسوبة على الأمة.

وحت الاخوة الاعضاء اللجنة المختصة سرعة إنجاز مشروع القانون الذي يجرم التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب.. موجهين الشكر للبرلمانيين الجزائري والعراقي لإقرارهما قوانين تجرم التطبيع مع كيان العدو الصهيوني.

بعد ذلك ناقش المجلس مواد مشروع قانون الطرق (في ضوء تقرير لجنة الخدمات حيث ناقش المواد من المادة (١) وحتى المادة (٩) واتخذ بشأنها ما يلي :

أولاً : اقر المادة (١) كما وردت في مشروع القانون .

ثانياً : اقر المواد (٣ ، ٦ ، ٧ ، ٩) كما وردت في تعديل اللجنة .

ثالثاً : أقر المواد (٢ ، ٤ ، ٥) كما وردت في تعديل اللجنة بعد أن أدخل عليها التعديلات التالية :

١- اقر المادة (٢) كما وردت في تعديل اللجنة بعد حذف كلمه (القرينة) الواردة في صدر المادة بعد عبارة (ازاء كل منها مالم تدل) ليصبح صدر المادة بعد التعديل كما يلي :

مادة (٢) : لأغراض تطبيق هذا القانون يقصد بالعبارات والألفاظ الأتية المعاني المبينة ازاء كل منها مالم تدل على خلاف ذلك .

٢- اقر حذف عبارة (وتعتبر في حكم المديرية المدن المتخذة عواصم للمحافظات) لتصبح نص الفقرة كما يلي :

الوحدة الإدارية : أمانة العاصمة - المحافظة - المديرية .

٣- في المادة (٤) أقر أن يكون (وزير الأشغال نائب رئيس المجلس الأعلى للطرق) .. ليصبح نص الفقرة (أ) بعد التعديل كما يلي :

- ينشأ بموجب هذا القانون مجلس أعلى يسمى المجلس الأعلى للطرق يرأسه رئيس مجلس الوزراء ويتكون من :

- ١- رئيس مجلس الوزراء رئيساً
- ٢- وزير الأشغال العامة والطرق نائباً
- ٣- وزير الإدارة المحلية عضواً
- ٤- وزير النقل عضواً
- ٥- وزير التخطيط والتعاون الدولي عضواً
- ٦- وزير الداخلية عضواً
- ٧- وزير النفط والمعادن عضواً
- ٨- وزير المالية عضواً

٤- اقر المادة (٥) كما وردت في تعديل اللجنة بعد اضافة كلمة (المعتمدة) بعد عبارة (الجهات

الاستشارية) الواردة في نهاية الفقرة (١) ليصبح نص الفقرة (١) بعد التعديل كما يلي :

- وضع وإعداد المخططات والخرائط العامة لشبكة الطرق والقيام بأعمال الدراسات والتصاميم
لمشاريع الطرق بصورة مباشرة أو عبر الجهات الاستشارية المعتمدة بالتنسيق مع السلطات
المحلية .

رابعاً : اقر حذف المادة (٨) من مشروع القانون .

بعد ذلك اقر المجلس دعوة الأخوة وزير المالية ووزير النفط ووزير الكهرباء ومدير عام شركه النفط
لحضور اجتماع اللجنة المشتركة بعد عصر يوم الاثنين الموافق ٣٠/٥/٢٠٢٢ م .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء